

أقام أوستين نظريته على بناء structure القاعدة القانونية دون النظر إلى مضمونها الاجتماعي و الاقتصادي أو إلى هدفها الخالقي أو بعدها التاريخي. فقد أراد أن يرقى بالقانون إلى مصاف علم الرياضيات حيث اعتمد المنهج الاستدلالي الذي يبدأ وكذلك الحال بالنسبة للقانون الوضعي وهكذا يبدأ أوستين بتعريف القانون كحقيقة أولية بأنه (أمر عام) يصدر عن السلطة السياسية ذات السيادة العليا في المجتمع، في الأمر حتى يكتسب صفة الأمر العام، وبالتالي يكون قانونا ،